

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1569

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الأربعاء، 12 أيار/مايو 2021، الساعة 10/00 بالتوقيت الصيفي لوسط أوروبا

الرئيس: السيد يوري بوريشف ستيك (بلغاريا)



الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1569 لمؤتمر نزع السلاح.

أيها الزملاء الموقرون، سنكرس الجلسة العامة لهذا الصباح لمواصلة مناقشتنا بشأن البند 1 من جدول أعمال المؤتمر، مع التركيز على التحقق من نزع السلاح النووي. ولأن، سأنقل إلى المتكلمين المتبقين على قائمتي من الأمس؛ وأول متكلم على القائمة اليوم هو مندوب العراق الموقر، الذي يتكلم باسم مجموعة الـ 21.

السيد الطائي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بأن أتلو البيان العام لمجموعة الـ 21.

تود مجموعة الـ 21 أن تؤكد مرة أخرى، أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح المفوض من الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، وتشدد على أهمية المحافظة عليه من خلال تعزيز طبيعة هذه الهيئة ودورها وولاياتها. ويجب أن نؤكد على ضرورة مضاعفة جهودنا في سبيل تعزيز مؤتمر نزع السلاح وتنشيطه والحفاظ على مصداقيته من خلال استئناف الأعمال الموضوعية التي تضم أموراً منها المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وتكرر مجموعة الـ 21 تأكيدها على بيانها بشأن نزع السلاح النووي الوارد في الوثيقة CD/2192، وجميع ورقات العمل الأخرى المقدمة إلى المؤتمر في عام 2020.

ولا يزال نزع السلاح النووي يحظى بالأولوية القصوى لدى المجتمع الدولي. وتعرب مجموعة الـ 21 مجدداً عن قلقها الشديد إزاء الخطر المحقق ببقاء البشرية نتيجة استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استعمالها أو التهديد باستعمالها. وإذ تؤكد المجموعة التزامها القوي بنزع السلاح النووي، فهي تشدد على الحاجة الملحة إلى الشروع، من دون مزيد من الإبطاء، في مفاوضات بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح. وعلى سبيل الأولوية القصوى، يتعين أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح المفاوضات بشأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية على أساس برنامج ينفذ على مراحل، بما يشمل إبرام اتفاقية تحظر امتلاك الأسلحة النووية واستحداثها وإنتاجها وتكديسها ونقلها واستعمالها، بما يفرضي إلى إزالتها إزالة شاملة وغير تمييزية وقابلة للتحقق في إطار زمني محدد. وفي هذا السياق، تذكر المجموعة بورقة عملها الواردة في الوثيقة CD/2192، التي تدعو إلى التعجيل ببدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، ولتدميرها.

وترحب المجموعة بالإعلان الرسمي، ولأول مرة في التاريخ، عن كون أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وذلك بمناسبة انعقاد القمة الثانية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عُقدت في هافانا، كوبا، يومي 28 و 29 كانون الثاني/يناير 2014، وهو الإعلان الذي يتضمن التزام جميع دول تلك المنطقة بتعزيز نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية وبالإسهام في نزع السلاح العام الكامل. ونرجو أن تتبع هذا الإعلان إعلانات سياسية أخرى عن مناطق سلام في أنحاء أخرى من العالم. وترحب المجموعة بإعلان كويتو السياسي الذي اعتمد في مؤتمر القمة الرابع لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عُقد في كويتو، إكوادور، في 27 كانون الثاني/يناير 2016، والذي يعيد، في جملة أمور، تأكيد التزام الجماعة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين والاستقلال السياسي ونزع السلاح النووي الذي يُفضي إلى نزع سلاح عام وتام وقابل للتحقق منه. وترحب المجموعة أيضاً بإعلان بونتا كانا السياسي، المعتمد في القمة الخامسة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقودة في بونتا كانا، الجمهورية الدومينيكية،

في 25 كانون الثاني/يناير 2017، الذي يؤكد مجدداً أموراً منها التزام الجماعة بتحقيق الحظر التام للأسلحة النووية وإزالتها إزالة تامة. وتعيد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تأكيد التزامها بتعزيز وضع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كمنطقة سلام، وتبرز طابعها كأول منطقة من نوعها خالية من الأسلحة النووية، على النحو الذي نصت عليه معاهدة تلاتيلوكو. وترحب المجموعة بالاحتفال في 14 شباط/فبراير 2017، في المكسيك، بالذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة تلاتيلوكو، في إطار عمل الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وترحب المجموعة أيضاً بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة باسم معاهدة بليندابا، والموقعة في القاهرة، مصر، في عام 1996. وتسعى المعاهدة التي دخلت حيز النفاذ في 15 تموز/يوليه 2009، إلى منع نصب أجهزة نووية متفجرة في القارة وحظر اختبار الأسلحة النووية وإلقاء النفايات المشعة فيها. ولغرض كفالة الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في هذه المعاهدة، أنشئت المفوضية الأفريقية للطاقة النووية.

وتعيد المجموعة تأكيد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، وتبدي تصميمها على تعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للتفاوض في هذين المجالين. وترحب المجموعة بعقد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي في 26 أيلول/سبتمبر 2013، وتؤكد من جديد القرار 45/75 ذي الصلة الذي يقضي بمتابعة الاجتماع. وعلى نحو ما أوضح عن حق الأمين العام السابق للأمم المتحدة خلال مؤتمر نزع السلاح في عام 2015، فإن "الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي يبين أن هذه المسألة لا تزال تمثل أولوية دولية رئيسية وتستحق الاهتمام على أعلى المستويات". وفي هذا السياق، تؤيد المجموعة أهداف هذا القرار تأييداً تاماً، وبخاصة دعوته إلى صدور قرار عاجل عن مؤتمر نزع السلاح لبدء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتتص على تدميرها. وستدلي مجموعة الـ 21 ببيان منفصل في هذا الشأن في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح. وترحب المجموعة أيضاً بالقرار القاضي بعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي، في نيويورك، في موعد يتقرر لاحقاً، من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. وترحب المجموعة مع التقدير بإعلان يوم 26 أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية وبالاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يُعقد سنوياً للاحتفاء بهذا اليوم الدولي والترويج له، مع تسليط الضوء على الأنشطة المنظمة في مختلف أنحاء العالم احتفالاً بهذا اليوم، وتدعو الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات كل سنة للاحتفاء بهذا اليوم.

وتعيد المجموعة تأكيد أهمية الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وتخطط علماً بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف من الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضع مقترحات للمضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، وتأمل أن يساهم في إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتتص على تدميرها.

وتحيط المجموعة علماً بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021، وتلاحظ أيضاً أن 86 دولة وقّعت بالفعل على المعاهدة وأن 52 دولة قد صدّقت عليها أو انضمت إليها فعلاً في 22 كانون الثاني/يناير 2021. وفي هذا الصدد، تلتزم دول مجموعة الـ 21 الأطراف في المعاهدة التزاماً كلياً بتنفيذها وتعزيز عالميتها بغية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وتؤكد المجموعة من جديد أن إزالة الأسلحة النووية كلياً هي الضمانة المطلقة الوحيدة لعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها. وريثما تتحقق الإزالة التامة لهذه الأسلحة، تعيد المجموعة تأكيد الحاجة الملحة، على سبيل الأولوية القصوى، إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً يضمن فعلياً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها. وتعرب المجموعة عن قلقها لأنه، رغم التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية والطلبات المقدمة منذ أمد طويل من الدول غير الحائزة لها للحصول على هذه الضمانات الملزمة قانوناً، لم يُحرز أي تقدم ملموس في هذا المجال. ومما يثير مزيداً من القلق أن دولاً غير حائزة للأسلحة النووية تعرضت، على نحو ضمني أو صريح، لتهديدات نووية من بعض الدول الحائزة لتلك الأسلحة، وهو ما يتعارض والتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وتدعو المجموعة أيضاً إلى الشروع في مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظرف كان، وفقاً لقرار الجمعية العامة 34/75.

وتعرب المجموعة عن بالغ قلقها إزاء ما قد ينجم عن أي تجريب للأسلحة النووية من قتل ودمار فوريين وعشوائيين وهائلين ومن عواقبه الكارثية الطويلة الأجل على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، وهو ما قد يُعرض لخطر حياة الأجيال الحاضرة والقادمة. وتؤمن المجموعة بوجود اتخاذ الإدراك الكامل للعواقب الكارثية التي تُخلفها الأسلحة النووية أساساً تستند إليه كل التُهج والجهود والالتزامات الدولية الموجهة نحو مسألة نزع السلاح النووي، وذلك على أساس عملية شاملة تُشارك فيها جميع الدول.

وفي هذا السياق، تتفق المجموعة مع البيان الذي أدلى به الأمين العام السابق للأمم المتحدة في 23 أيار/مايو 2015 والذي يفيد بأن هنالك فهماً متتامياً لما يسببه أي استعمال للأسلحة النووية من عواقب إنسانية كارثية، وهي تُرحب في هذا الصدد بتنظيم المؤتمرات التي عُقدت بشأن هذه المسألة في أوسلو يومي 4 و5 آذار/مارس 2013، وفي المكسيك يومي 13 و14 شباط/فبراير 2014، وفي فيينا يومي 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2014.

وترحب دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بروح النتائج التي توصلت إليها المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ونحن ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة إلى تنفيذ تعهداتها القطعي بإزالة ترساناتها النووية إزالة تامة، تمهيداً لنزع السلاح النووي الذي التزمت به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ونظراً إلى الآثار الإنسانية الكارثية والمخاطر والتهديدات غير المقبولة المرتبطة بتجريب سلاح نووي، فإننا سنسعى إلى التعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة في الجهود الرامية إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها. وفي هذا الصدد، نشير إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين.

وتعرب مجموعة الـ 21 عن خيبة أملها لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بالأعمال الموضوعية المدرجة في جدول أعماله. وتحيط المجموعة علماً بمختلف الجهود المبذولة في سبيل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل المؤتمر وجميع القرارات والجهود والمقترحات اللاحقة الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

وتعيد المجموعة تأكيد الضرورة الملحة التي يجب أن يستند إليها مؤتمر نزع السلاح في تنفيذ ولايته على النحو الذي حددته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وفي اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل يستند إلى جدول أعماله، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول ومعالجة جملة مسائل منها القضايا الأساسية، ولا سيما نزع السلاح النووي، وفقاً لقواعد النظام الداخلي، بما فيها قاعدة توافق الآراء. وتشجعك المجموعة، سيدي الرئيس، على عدم ادخار أي جهد وعلى مواصلة المشاورات الواسعة النطاق مع جميع وفود المؤتمر لبلوغ هذا الهدف.

وتعتقد المجموعة فضلاً عن ذلك بأن تعزيز عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يتوقف على ضرورة التحلي بالإرادة السياسية مع مراعاة المصالح الأمنية الجماعية لكافة الدول.

وإذ تعرب المجموعة عن قلقها الشديد إزاء استمرار عدم التوافق في الآراء بشأن تنفيذ جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وبخاصة الوفاء بالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي باعتباره الأولوية القصوى، فهي تعيد تأكيد دعمها لمسألة التعجيل بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح وتعرب عن قلقها البالغ لعدم عقد هذه الدورة حتى الآن. وترحب المجموعة بالنتائج الموقفة لعمل الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي دعت إلى اجتماعه الجمعية العامة في قرارها 66/65 ومقرها 551/70، والذي عقد دوراته الموضوعية في عامي 2016 و2017، تحت الرئاسة القديرة للإكوادور، واعتمد بتوافق الآراء توصيات بشأن أهداف الدورة الاستثنائية الرابعة وجدول أعمال هذه الدورة، مؤكداً من جديد أهمية آلية نزع السلاح القائمة في الأمم المتحدة، مع النظر في سبل تعزيز فعاليتها وتحسينها. وترحب المجموعة بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية وعلى التوصيات الموضوعية الواردة فيه.

وتعرب مجموعة الـ 21 عن تأييدها القوي لمسألة إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتؤكد من جديد على أهمية التعجيل بإنشاء هذه المنطقة. وتقر المجموعة بالنجاح الذي حققه الأمين العام في عقد الدورة الأولى للمؤتمر لوضع معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وفقاً للولاية التي عهدت بها إليه الجمعية العامة في مقرها 546/73. وتهيب المجموعة بجميع الدول أن تدعم هذه العملية بنشاط وتسهم في إنجازها.

وتعرب دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن خيبة أملها وبالغ قلقها من أن ثلاث دول أطراف، من بينها دولتان تقع على عاتقهما مسؤولية خاصة بصفتها من الدول الوديدة للمعاهدة ومن الدول المشاركة في تقديم القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها في عام 1995، عرقلت التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر التاسع لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، بما في ذلك العملية الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على النحو الوارد في القرار المتعلق بالشرق الأوسط. ومن شأن هذا الأمر أن يقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام المعاهدات برمتها. وتؤكد دول مجموعة الـ 21 الأطراف في المعاهدة مرة أخرى أن القرار الصادر في عام 1995 بشأن الشرق الأوسط لا يزال يشكل أساس إنشاء هذه المنطقة ويبقى سارياً إلى حين تنفيذه بالكامل. وتعرب دول مجموعة الـ 21 الأطراف في المعاهدة أيضاً عن قلقها البالغ إزاء عدم تنفيذ قرار عام 1995، ووفقاً للفقرة 6 من هذا القرار،

"تطلب إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تمد يد التعاون وأن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة قيام الأطراف الإقليمية، في وقت مبكر، بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى"، وتؤكد من جديد أن الدول الراعية للقرار يجب أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه تنفيذاً كاملاً دون مزيد من التأخير. وتعرب دول مجموعة الـ 21 الأطراف في المعاهدة عن بالغ قلقها لأن استمرار عدم تنفيذ قرار عام 1995، بما يتنافى مع المقررات المعتمدة في المؤتمرات الاستعراضية ذات الصلة، يقوّض مصداقية المعاهدة ويخل بالتوازن الهش بين أركانها الثلاثة، بالنظر إلى أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تؤكد دول مجموعة الـ 21 الأطراف في المعاهدة مجدداً على ضرورة انضمام إسرائيل إلى المعاهدة دون مزيد من التأخر، وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ورغم أن عدم الاتفاق على وثيقة ختامية قد يقوّض نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن دول مجموعة الـ 21 الأطراف في المعاهدة تشدد على استمرار سريان الالتزامات التي جرى التعهد بها في أعوام 1995 و2000 و2010، ولا سيما التعهد الصريح بالعمل صوب نزع السلاح النووي، وتدعو إلى تنفيذها تنفيذاً كاملاً دون مزيد من التأخير.

وتسلّم المجموعة بأهمية مواصلة المشاورات بشأن إمكانية توسيع نطاق عضوية مؤتمر نزع السلاح.

وتؤكد المجموعة الحاجة الملحة إلى معالجة الانقسام السائد بين انعدام التقدم في نزع السلاح وزيادة التركيز والجهود المبذولة في مجال عدم الانتشار. وتدعو المجموعة كل الدول الأعضاء إلى أن تعرب، على سبيل الأولوية، عن دعمها للتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والاستثمار فيه، وذلك بطريقة متوازنة وشاملة من خلال التدريب والزمالات التي تقدمها الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تقدر المجموعة برنامج الزمالة السنوي حول نزع السلاح والأمن الدولي الذي أنشأته الهند في عام 2019 والدورة التوجيهية لنزع السلاح التي ينظمها منذ عام 2019 معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

وتسلّم المجموعة أيضاً بأهمية زيادة التعاون بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح بما يتماشى والقرارات التي اتخذها المؤتمر، وتواصل دعمها لتعزيز تفاعل المؤتمر مع المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بعقد المنتدى المشترك بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني في 19 آذار/مارس 2015، والمنتدى غير الرسمي الثاني للمجتمع المدني في 22 حزيران/يونيه 2016، وحوار مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني المعقود في 17 آب/أغسطس 2018، والحدث الافتراضي المعنون "مؤتمر نزع السلاح يلتقي المجتمع المدني - دروس مستفادة من الجائحة: إعادة النظر في العلاقة بين نزع السلاح والأمن" الذي عُقد في 3 تموز/يوليه 2020.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل العراق الموقر على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي، وهو السفير هاشمي، ممثل باكستان.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): تمشياً مع الإطار الذي عرضته لاجتماعنا، سيدي الرئيس، أود أن أشاطر وجهة نظرك بشأن المسائل المتصلة بالبند 1 من جدول الأعمال، أي وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي.

وإننا نؤيد البيان الذي أدلى به العراق باسم مجموعة الـ 21 بشأن جدول أعمال نزع السلاح النووي الخاص بالمؤتمر.

سيدي الرئيس، ما فتئ نزع السلاح النووي يمثل أولوية قصوى للمجتمع الدولي منذ ظهور الأسلحة النووية. وقد دعا أول قرار اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة على الإطلاق في كانون الثاني/يناير 1946 إلى جملة أمور منها نزع السلاح النووي. وقد أولى مؤتمر نزع السلاح هذه الأولوية العالمية الثابتة أهميتها الواجبة في دورته الأولى في عام 1979، عندما أدرج نزع السلاح النووي كأول بند من بنود جدول أعماله.

وخلال السنوات الخمس والسبعين الماضية من وجود الأمم المتحدة والسنوات الاثنتين والأربعين من عمر هذا المؤتمر، ظلت مسألة نزع السلاح النووي أولوية طاغية ومعمرة لدى المجتمع الدولي. ومع ذلك، لم تعرف هذه الأولوية العالمية تقدماً على المستوى المتعدد الأطراف. بل شهدت في الواقع تدهوراً على مدى بضعة عقود خلت.

وليس أسباب هذا التراجع بالمستعصية على الفهم كما يود البعض منا أن نصدق. وإنما هي راجعة في أصلها إلى عدم الرغبة في الوفاء بالالتزامات القانونية والتعهدات الرسمية. وللأسف، فإن المسألة عن عدم الوفاء بالالتزامات نزع السلاح النووي بموجب الإطار القانوني الدولي ذي الصلة كانت غائبة بصورة واضحة.

وعليه، فإننا نسمع روايات تخدم المصالح الذاتية ونرى تحركات لصرف الانتباه الدولي نحو قضايا أخرى. ويقال لنا إن نزع السلاح النووي لا يمكن أن يحدث وأن نصرف نظرنا عن ذلك ونسعى إلى تحقيق مساعي خالية التكلفة، مثل وضع حد كمي أقصى للمواد الانشطارية.

وثمة عقبة أساسية أخرى تعترض إحراز تقدم في هذا المجال الحيوي، وهي رفض البعض الاعتراف بالروابط بين نزع السلاح النووي والاعتبارات الأمنية التي تدفع الدول إلى اقتناء هذا القدر من الأسلحة. ويتواصل تجاهل الصلة العضوية بين الردع النووي والقدرات التقليدية المختلفة، وعدم تماثل القوى، وتصورات التهديد، على كل من الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ومن ناحية أخرى، ما فتئت التطورات الاستراتيجية على الصعيد العالمي تبعث على القلق، حيث تجري عصرنة الأسلحة النووية. وبلا هوادة يجري توسيع الترسانات النووية نوعاً وكماً، بما يتنافى مع الالتزامات القانونية ويتعارض مع توافق الآراء الدولي الضئيل.

سيدي الرئيس، لا يزال التقدم في مجال نزع السلاح النووي متوقفاً. ويُحفظ بالآلاف من هذه الأسلحة ومنظومات إيصالها إلى أجل غير مسمى تقريباً. وإذا ما شوهد ذلك بالاقتران مع السعي نحو العصرنة المتواصلة، فثمة مخاطر محتملة وحقيقية لإحياء سباق التسلح النووي عوضاً عن وقفه.

وقبل عدة عقود، كانت الآثار الاستراتيجية للأسلحة النووية مرتبطة بمنظومات إيصالها. وكانت قوة الفتك إزاء خصم محتمل من وظائف هذه النظم. وفي العصر الذي نعيش فيه الآن، ومع تزايد تسليح الفضاء وتكنولوجيا الفضاء الإلكتروني ونظم الإيصال فوق الصوتية وإدماجها وتفعيلها، تضاعفت درجة هذا الفتك والمخاطر المترتبة عنه عدة مرات. ويمكن لهذه التطورات مجتمعة أن تؤدي إلى سباقات التسلح أو تشعل فتيلها في المجالين التقليدي والنووي. وفي حال السماح بحدوث ذلك، فإن احتمالات نزع السلاح النووي ستتضاءل أكثر، إن لم تكن ستتعدم تماماً.

سيدي الرئيس، إن السؤال الأكبر في مواجهة هذه التطورات السلبية والاتجاهات المزعجة هو: ما الذي سيتمخض عنه الأمر؟ ولا ينبغي أن تُتخذ البيئة الاستراتيجية عذراً للتعاكس عن العمل. وإنما أن

تكون بمثابة دعوة إلى بذل جهود دبلوماسية متجددة. ونحن لا نستهن بالطبيعة الشاقة للتحدي الذي يطرحه هذا المسعى. فقبل بضعة أشهر، اقترح وفد بلدي خارطة طريق لمعالجة هذه العوامل الأساسية وفكرة تدعونا أن نسعى إلى وضع جدول أعمال لنزع السلاح النووي يرقى إلى الروح المعلنة لإرساء نظام دولي قائم على القواعد. واسمح لي أن أشير إلى بعض العناصر الرئيسية التي لها عواقب مباشرة على مسألة نزع السلاح النووي.

أولاً، إننا لا نملك خياراً سوى الانطلاق من المبدأ الأساسي المتمثل في الاعتراف بحق جميع الدول في التمتع بالأمن على نحو متساو، كما أتفق عليه بالإجماع في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وهذا شرط مسبق لإحراز تقدم في جميع المجالات التي ينظر فيها المؤتمر ويمكن أن يعمل عليها.

ثانياً، يجب علينا أن نتطرق للدوافع التي تلجأ الدول بفعلها إلى اقتناء الأسلحة دفاعاً عن نفسها، بما في ذلك التهديدات المتصوّر صدرها عن قوات تقليدية أو غير تقليدية متفوقة، ووجود منازعات ونزاعات مع دول أقوى، والتمييز في تطبيق القواعد والقوانين الدولية.

ثالثاً، وفي ضوء العلاقة السببية المباشرة بين الأسلحة التقليدية واستمرار الاعتماد على الأسلحة النووية، وبالنظر إلى تزايد عدد الأسلحة التقليدية وتطورها، ينبغي أن نُقدّم على تخفيض عدد القوات المسلحة والأسلحة التقليدية بصورة متوازنة، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

رابعاً، يجب أن تُظهر الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً متجدداً بتحقيق نزع السلاح النووي في إطار جدول زمني معقول، وبإعادة تأكيد الاتفاق المتوصل إليه من خلال معاهدة عدم الانتشار النووي، وبالاعتراف بمسؤوليتها القانونية في سياق نظام أمني جماعي متجدد من شأنه أن يضمن السلام والاستقرار في عالم خال من الأسلحة النووية.

خامساً، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية، في خطوة عملية تمهد لنزع السلاح، أن تحجم عن إنتاج هذه الأسلحة في المستقبل وتزيل جميع المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية من خلال معاهدة غير تمييزية تبرم بشأن المواد الانشطارية.

سادساً، وريثما يتحقق نزع السلاح النووي، يجب أن تُعطى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بأنها لن تواجه استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها من جانب الدول الحائزة لهذه الأسلحة من خلال معاهدة عالمية غير مشروطة وملزمة قانوناً يجري التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح.

سابعاً، نحن بحاجة إلى تعزيز النظام القانوني الدولي لمنع تسليح الفضاء الخارجي.

ثامناً، يجب أن نعتد نهجاً متفقاً عليه يقوم على المعايير وعلى عدم التمييز لتطوير تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في إطار ضمانات دولية ملائمة.

تاسعاً، يجب إخضاع نشر واستعمال الأسلحة الإلكترونية والأسلحة الذاتية التشغيل وغيرها من الأنواع الجديدة من منظومات الأسلحة للوائح الدولية، وأخيراً، نحن بحاجة إلى معالجة قضايا الأمن الإقليمي من خلال الحوار والدبلوماسية.

سيدي الرئيس، اسمح لي أن أعتد هذه الفرصة لأكرر دعوة باكستان المتمثلة في تحقيق الهدف الرامي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بطريقة شاملة، ويمكن التحقق منها ومحددة زمنياً وغير تمييزية. وينبغي أن ينصبّ الهدف من هذه العملية، بحسب ما أُقرّ في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، على تحقيق الأمن غير المنقوص بأقل مستوى ممكن من التسليح والقوات العسكرية.

وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة للتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية التي تولد انعدام الأمن في الدول، ولا سيما تلك التي تعرف عدم تكافؤ في قدراتها التقليدية للدفاع عن نفسها.

وعليه، لا بد من السعي إلى نزع السلاح النووي بطريقة شاملة وتامة وفقاً للمبادئ المتفق عليها في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

سيدي الرئيس، اسمح لي الآن أن أعرض وجهة نظرنا بشأن العروض التي قُدمت بالأمس فيما يتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي.

غني عن القول إن التحقق عنصر أساسي لضمان الامتثال لأي اتفاقات مستقبلية بشأن نزع السلاح النووي. بيد أنه إذا كان من شأن البحث النظري وتكوين فهم مشترك لمبادئ التحقق من نزع السلاح النووي الإسهام في وضع جوانب التحقق الخاصة بصك دولي بشأن نزع السلاح النووي، فإنه لا ينبغي النظر إليهما كشرط مسبق لبدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي وفقاً للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وقد تكون أفضل طريقة للتطرق لمسألة التحقق من نزع السلاح النووي نفسها هي معالجتها في سياق نظام معاهدة معينة، وليس بطريقة مجردة أو من فراغ ولا باعتبارها غاية في حد ذاتها. يجب أن يكون التحقق راسخاً في معاهدات محددة.

إننا نقدر كون الاستنتاجات التي توصل إليها فريق الخبراء الحكوميين في تقريره التوافقي أقرت، ضمن جملة أمور، بأن دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي سيتحدد على أساس كل حالة على حدة في سياق المفاوضات المتعلقة بالاتفاقات الملزمة قانوناً في مجال نزع السلاح النووي.

ونحن مسرورون من اعتماد فريق الخبراء الحكوميين التقرير الموضوعي بتوافق الآراء ونتطلع إلى الإسهام إسهاماً بناءً في عمل فريق الخبراء الحكوميين الحالي.

سيدي الرئيس، بناءً على ما سبق، سيكون الوضع أمراً بالغ الأهمية للمضي قدماً إذا ما أردنا للجهود المبذولة بشأن التحقق أن تظل هادفة. وسيكون النهوض بالعمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح أمراً أساسياً في تحديد الجدول الزمني لنزع السلاح النووي وطرائقه، وفي توضيح جهودنا بشأن التحقق من نزع السلاح النووي وتحديد سياقها. وفي الوقت ذاته، لدينا إطار متفق عليه عالمياً لإرساء عملنا في مجال التحقق. واسمحوا لي بأن أعرض مثالين. تنص الوثيقة الختامية التوافقية في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح على ما يلي: "يتوقف شكل وطرائق التحقق التي يُنص عليها في أي اتفاق محدد على أغراض ذلك الاتفاق ونطاقه وطبيعته، وأن يتحدد شكل وطرائق التحقق وفقاً لأغراض ذلك الاتفاق ونطاقه وطبيعته".

وانتقلت هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، في مبادئ التحقق التي أصدرتها في عام 1988، على أنه "لا يمكن اتخاذ قرارات بشأن كفاية وفعالية ومقبولية أساليب وترتيبات محددة ترمي إلى التحقق من الامتثال إلا في سياق ذلك الاتفاق".

سيدي الرئيس، كما يتضح من هذين المثالين، لا يوجد في مجال التحقق حل واحد مناسب للجميع، بل إن السياق المتمثل في المعاهدة هو الذي يحدده. ولذلك ينبغي أن يستمر عمل فريق الخبراء الحكوميين في كونه بحثاً نظرياً في المبادئ بدلاً من التحول إلى ركض وهمي وراء أدوات أو مؤسسات ضعيفة لا حاجة إليها. ولا يمكننا أن نأمل حقاً في التوصل إلى نتائج تخدم غرض تحقيق نزع السلاح النووي ووضع حد لسباق التسلح النووي إلى الأبد إلا من خلال ترسيخ نهجنا في المبادئ المتفق عليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير هاشمي على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للسفير هوانغ،

ممثل فرنسا.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، يسرني جداً استئناف مؤتمر نزع السلاح عمله الموضوعي، على الرغم من الافتقار المؤسف إلى برنامج عمل. وسأبدأ بياني بالتذكير بالخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية الفرنسية في الكلية الحربية في شباط/فبراير 2020، والذي دعا فيه جميع الدول إلى الاحتشاد حول برنامج بسيط، امتثالاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويتضمن البرنامج النقاط الأربع التالية: أولاً، الامتثال الصارم للصك الرئيسي، وهو معاهدة عدم الانتشار، والحفاظ على أسبقيته؛ ثانياً، بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والحفاظ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإضفاء الصبغة العالمية عليها؛ ثالثاً، التحقق من نزع السلاح النووي؛ رابعاً، بدء العمل الحقيقي للحد من المخاطر الاستراتيجية.

وسأكرس بياني اليوم للمسألة الرئيسية المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي، وأشكر المتكلمين على العروض التي قدموها. لقد بعثت في مناقشة أمس بشأن مسألة التحقق الكثير من الاطمئنان، بحكم أننا نعلم أن بعض الدول قد أفتعت نفسها في الماضي القريب بأن عمليات نزع السلاح النووي قد تؤدي إلى وضع صكوك يعوزها التحقق وأن التحقق ليس جزءاً ضرورياً من نزع السلاح. ومن الجلي أن هذا وهم أو، بكل بساطة، خطأ، وأعتقد أن مناقشة الأمم أكدت تأكيداً واضحاً على أهمية التحقق.

سيدي الرئيس، إننا جميعاً، وبصفتنا أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار، نتشاطر الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وفقاً لما تُص عليه المادة السادسة من المعاهدة. وفي هذا السياق، يحظى التحقق الفعال من نزع السلاح النووي بدور حاسم في تحقيق نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً كما هو منصوص عليه في المادة السادسة. ويرى بلدي أنه لا يمكن إنشاء نظام للتحقق من نزع السلاح من فراغ؛ بل يجب ربطه بمعاهدة محددة لنزع السلاح يجب أن تتفاوض بشأنها الجهات الأطراف فيها وأن تتكيف مع حالة كل دولة على حدة.

وفضلاً عن ذلك، فإن التحقق الكلي والتدخلي للغاية ليس بالواقعي ولا المرغوب فيه كما أنه غير قابل للتطبيق. وينبغي أن يكون الهدف من نظام التحقق هو تقديم ضمان إلى أطراف معاهدة ما بالوفاء بالالتزامات التي تنص عليها، مع مراعاة مبادئ مثل الفعالية والبساطة والتحديد الفعال والنابع لأسباب التكليف، وعدم التدخل، وبطبيعة الحال ضمان عدم الانتشار النووي.

إن بلدي يشارك في أعمال الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي منذ عام 2015. وهي شراكة غير رسمية ومنتدى قيم للغاية تستطيع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها من خلاله أن تفهم على نحو أفضل التحديات الإجرائية والتقنية التي تطرحها مسألة التحقق من نزع السلاح النووي. وتشمل هذه التحديات القيود المفروضة على عدم الانتشار، والمحافظة على السرية، وهي نقطة أشد عليها. ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول المالكة لها إلى التفاعل مع هذا العمل والمشاركة فيه.

وكذلك شارك بلدي في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي في عامي 2018 و2019، مما أدى إلى اعتماد تقرير بتوافق الآراء ستكون استنتاجاته أساساً للعمل مستقبلاً، كما صوت لصالح قرار الجمعية العامة 50/74 القاضي بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المقبل. وأخيراً، يؤيد بلدي الإجراء 8 من خطة نزع السلاح التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة، ويتعلق الإجراء بالتحقق من نزع السلاح النووي.

سيدي الرئيس، يؤيد بلدي أيضاً إجراء اختبارات عملية للتحقق من نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز تجربة مشروع العملية المشتركة الفرنسية الألمانية للتحقق من نزع السلاح النووي، وهو المشروع الذي عرضناه أنا وزميلي الألماني على مؤتمر نزع السلاح العام الماضي. وقد كانت هذه العملية الفرنسية الألمانية مفيدة للغاية، إذ أكدت فرضيات الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي بشأن الإجراءات والتكنولوجيات اللازمة لبعث القدر الكافي من الثقة في عدم تحويل مسار استخدام المواد النووية أثناء تفكيك الرؤوس الحربية النووية. وفي ضوء هذا الاختبار الميداني، يمكننا أن نؤكد اليوم إمكانية العمل مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على التحقق من نزع السلاح النووي مع احترام كل من التزامات عدم الانتشار، وفقاً للمادة الأولى والمادة الثانية من معاهدة عدم الانتشار، ومصالح الأمن القومي، بطبيعة الحال.

ويرى بلدي، شأنه شأن جميع أعضاء مؤتمرنا من دون شك، أن هذه نقاط رئيسية تستدعي التيقظ. وزيادة على ذلك، أتاحت العملية المشتركة الفرنسية الألمانية للتحقق من نزع السلاح النووي فرصة لإجراء حوار متعدد الأطراف مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وفي هذا الصدد، فإن التحقق من نزع السلاح النووي يبني التفاهم والثقة المشتركين بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول المالكة للأسلحة النووية، وذلك عامل رئيسي من عوامل الاستقرار الاستراتيجي. ومنه، فقد قررنا - ومعنا ألمانيا - تكرار التجربة بتنظيم نسخة جديدة من العملية في الفترة من 15 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وستشمل العملية الجديدة تقنيات جديدة وشكلاً معدلاً ومشاركين جددًا. ونأمل أن يشارك فيها خبراء من فريق الخبراء الحكوميين. سيدي الرئيس، قد يسهم هذا العمل التطبيقي بشأن التحقق من نزع السلاح النووي إسهاماً إيجابياً وواقعياً في المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم الانتشار النووي. ولذلك يؤيد بلدي جميع المبادرات في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير فرنسا الموقر على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى المنكلم التالي، وهي مندوبة سري لانكا الموقرة.

السيدة غونواردينا (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بينما نأسف لعدم توصل المؤتمر مرة أخرى إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل بسبب غياب واضح للإرادة السياسية، فإننا نعتبر هذه المناقشة المواضيعية فرصة هامة لنا لإعادة تأكيد موقفنا المبدئي بشأن البند 1 من جدول الأعمال المتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. وبند جدول الأعمال هذا يحظى بأهمية خاصة، بالنظر إلى أهمية المؤتمر الاستعراضي المقبل لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به اليوم مندوب العراق الموقر باسم مجموعة الـ 21.

سيدي الرئيس، يبقى نزع السلاح النووي في طبيعة أولوياتنا في عمل مؤتمر نزع السلاح. وكما تقر به جميع الدول الأعضاء في المؤتمر، بما في ذلك الدول المالكة للأسلحة النووية، فإن التسلح النووي يمثل تهديداً مباشراً ومستمراً لبقاء البشرية من الأساس. والخطر حقيقي ولا يمكن تصوره. ولعل من المهم التذكير بالفقرة الأولى من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي اعتمدت بتوافق الآراء في عام 1978، والتي تنص على أن "تكسد الأسلحة، وخاصة الأسلحة النووية، يُشكل اليوم تهديداً لمستقبل الجنس البشري أكثر مما يُشكل حماية له. لذلك أن الأوان لوضع حد لهذه الحالة، ونبذ استعمال القوة في العلاقات الدولية، وتحقيق الأمن عن طريق نزع السلاح، وبعبارة أخرى القيام بعملية تدريجية ولكنها فعالة تبدأ بخفض مستوى الأسلحة الحالي".

سيدي الرئيس، لقد أُعلنت هذه الكلمات في عام 1978، غير أنها وللأسف لا تزال تنطبق مباشرة على جميع الدول الأعضاء الحاضرة في هذه الهيئة الموقرة اليوم في عام 2021. ونرى أن التركيز الرئيسي لهذه المناقشة ينبغي أن ينصب على تنفيذ التزامات نزع السلاح المتفق عليها بالفعل بموجب نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك متابعة التدابير الفعالة من خلال وسائل تحقق فعالة فيما يتعلق بالمادة السادسة من المعاهدة.

وبينما نعترف بالشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول وبضرورة معالجتها معالجة شفافة وشاملة، فإن توسيع الترسانات النووية القائمة نهج يثير تساؤلات واضحة متعلقة بالمصداقية، ولا سيما في ظل نظام المعاهدة. ويتخذ بعض الدول من الردع النووي مبرراً لإضفاء الشرعية على استمرار وجود الأسلحة النووية. ومن الواضح أن الردع النووي لا يقلل من خطر الحوادث أو وقوع السلاح في أيدي الإرهابيين أو حدوث دمار شامل مؤكد نتيجة استخدامه. إن عدم حدوث تفجيرات، كما يشهد عليه التاريخ، يرجع في الغالب إلى الحظ المحض.

ونرى أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هو الضمان الوحيد لعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها، وأن وجود نظام تحقق لا رجعة عنه وشفاف وموثوق به هو حجر الزاوية الهام في هيكل نزع السلاح. بيد أنه لا ينبغي أن يكون التحقق من نزع السلاح غاية في حد ذاته. إذ من المهم أن تعمل الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية معاً من أجل بلورة فهم مشترك بشأن نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف الذي لا رجعة عنه. ويسرنا أن نلاحظ تمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وكذلك التطورات الإيجابية بخصوص مفاوضات ثنائية بشأن نزع السلاح. وتشجع سري لانكا الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانخراط في حوار حقيقي مع بعضها البعض بهدف إزالة أسلحتها النووية في أقرب الآجال، استناداً إلى آليات تحقق لا رجعة عنها ويمكن التحقق منها وشفافة.

ونحث جميع الدول الأعضاء على عدم نقض الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس في الماضي في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. إننا وببساطة لا نملك أن نضيع المزيد من الوقت. وسري لانكا على استعداد للإسهام في جميع الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في إطار عمل مؤتمر نزع السلاح من خلال برنامج عمل متوازن وشامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوبة سري لانكا الموقرة. والمتكلم التالي على لائحتي هو مندوب جمهورية إيران الإسلامية الموقر، السيد علي آبادي.

السيد علي آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يضم وفدي صوته إلى بيان مجموعة الـ 21 الذي أدلى به ممثل العراق الموقر.

سيدتي الرئيس، فيما يتعلق بجدول أعمال هذه الجلسة، وكما ذكرت أثناء مشاورتكم مع مجموعة الـ 21، وكررت التأكيد في الجلسة العامة الأخيرة قبل نهاية الجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح، كنا نتوقع أن تتماشى مواضيع المناقشات المواضيعية وبنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، أو أن تعدّل العناوين وفقاً لذلك، غير أن المحتوى والموضوع لم يتغيرا. ونحن غير مسرورين بالطريقة التي نُظمت بها هذه المناقشة المواضيعية، ومن غير الواضح إن كان ما يُقترح سيساعد مؤتمر نزع السلاح في مواصلة عمله الموضوعي نحو تحقيق نزع السلاح النووي.

وجمهورية إيران الإسلامية ملتزمة التزاماً كاملاً بهدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وهي، بوصفها آخر ضحية لاستخدام أسلحة الدمار الشامل في التاريخ الحديث، متحمسة جداً لتحقيق ذلك الهدف النبيل بالتعاون مع الوفود الأخرى.

لقد تقوّض السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي بفعل مجموعة من التحديات الخطيرة والمركبة، بما في ذلك استمرار وجود آلاف الأسلحة النووية، وتجاهل التزامات نزع السلاح النووي، والميل إلى الهيمنة على العالم من خلال المعدات العسكرية، والتوسع القائم على المبادئ الوقائية وإساءة استخدام الهيئات الدولية، والإرهاب. فما كان من هذه التحديات، التي يغديها ظهور سباق جديد نحو التسلح، إلا أن فاقمت انعدام الثقة والأمن بين الدول، وأضعفت مصداقية الآليات المتعددة الأطراف وفعاليتها.

ونحن مقتنعون بأن نزع السلاح النووي يسهم مساهمة أساسية في السلم والأمن الدوليين. وتكرر إيران التأكيد على أن الضمان الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو إزالتها تماماً. وريثما يتحقق ذلك، يحق للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التمتع بضمانات ملزمة قانوناً غير مشروطة ولا رجعة فيها ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها.

سيدي الرئيس، إن نزاهة ومصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتوقف على تنفيذ جميع الالتزامات الواردة فيها تنفيذاً كاملاً، ويشمل ذلك ما تنص عليه المادة السادسة المتعلقة بنزع السلاح النووي. إن نزع السلاح النووي، بوصفه أحد أركان المعاهدة الثلاثة، هو أهم التزام يقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وبموجب المادة السادسة، وعلى نحو ما أكدته محكمة العدل الدولية بإجماع في فتاها الصادرة في عام 1996، إن "هناك التزاماً قائماً بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تُفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة". وهذا التزام قانوني صريح لا مجال فيه لأي غموض أو شروط.

وتتعهد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي، بعدم تلقي أسلحة نووية أو صنعها مقابل التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

وتستمر استعراضات الوضع النووي العدوانية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الإخلال إخلالاً جوهرياً بالتزاماتهما بموجب المعاهدة، ولا سيما المادة السادسة منها، وغيرها من الالتزامات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية إبان المؤتمرات الاستعراضية السابقة، بما في ذلك الخطوات الثلاث عشرة العملية بشأن نزع السلاح التي أُنقِص عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام 2000 وخطة العمل بشأن نزع السلاح المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام 2010.

وتتطوي تلك السياسات غير المسؤولة والخطيرة على فكرة جدوى الاحتفاظ بالأسلحة النووية، وتدعو بالتأكيد إلى البدء باستعمال هذه الأسلحة والتهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ومواصلة استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية. وتشكل تلك السياسات الاستعراضية، التي جددت سباق التسلح النووي، أكبر تهديد في وجه مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهدف نزع السلاح النووي. وعشية المؤتمر الاستعراضي العاشر، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن الحفاظ على نزاهة المعاهدة ومصداقيتها يتوقف على تنفيذ الالتزامات الواردة فيها تنفيذاً كاملاً ومتوازناً، ولا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

سيدي الرئيس، إن إيران ترحب بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021، باعتبارها خطوة هامة في الاتجاه الصحيح ومؤشراً واضحاً على مطالبه المجتمع الدولي جماعياً بنزع السلاح النووي الكامل. وتبين هذه المعاهدة الإحباط العميق الذي يعترى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إزاء عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزامها بالعمل نحو القضاء على الأسلحة النووية قضاء تاماً. ويتفاقم هذا الشعور بالإحباط بسبب استحداث أسلحة نووية جديدة ونشوء مذاهب نووية غير منطقية لتبرير استعمال تلك الأسلحة وسيلة لإرهاب الدول.

لقد أكد المجتمع الدولي، على مدى أكثر من خمسة عقود، أن تحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أمر من شأنه تعزيز السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن النظام الإسرائيلي، الذي رفض جميع النظم الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وانتهكها وتجاهلها، ما زال العائق الوحيد أمام تحقيق هذه المنطقة، نظراً لعدم انضمامه لمعاهدة عدم الانتشار النووي، ولوجود ترساناته النووية، ومواصلته عمله السري في المنشآت النووية غير الآمنة.

وينبغي لبلدان المنطقة وجميع بلدان العالم أن تتحد لكبح التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها النظام الإسرائيلي والسعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب الآجال. ونكرر دعوتنا للمجتمع الدولي إلى اقتناص أي فرصة لإجبار إسرائيل على الانضمام فوراً إلى معاهدة عدم الانتشار النووي بوصفها طرفاً غير حائز للأسلحة النووية من دون أي شرط مسبق، ووضع جميع منشآتها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سيدي الرئيس، إن الالتزام بنزع السلاح التزام عالمي وغير مشروط؛ وبناء على ذلك، ترفض إيران بشدة أي مبادرة أو مفهوم يهدف إلى إكساء التزامات نزع السلاح النووي صبغة المشروطة، من قبيل تهيئة الظروف لنزع السلاح النووي أو تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي، على النحو الذي اقترحتة الولايات المتحدة. ونحن نعتقد أن نزع السلاح النووي ينبغي أن يعتلي قائمة أولويات عملنا هنا في مؤتمر نزع السلاح، ونحن على استعداد للتحرك معك ومع الوفود الأخرى صوب تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً. والمتكلم التالي على قائمتي هو السفير ليدل، ممثل المملكة المتحدة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، كما يتضح من استعراضنا المتكامل الأخير للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية، فإن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بالهدف الطويل الأجل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نواصل عملنا في سبيل الحفاظ على تدابير فعالة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيز هذه التدابير.

ومن بين الأساليب الرئيسية التي ننهجها للقيام بذلك إجراء بحوث في مجال نزع السلاح النووي والتحقق من تحديد الأسلحة. فالتحقق الفعال عنصر أساسي في التمكين من نزع السلاح النووي. وإلى جانب الشفافية واللاجعة، من المسلم به على نطاق واسع أن التحقق مبدأ من المبادئ الأساسية لنزع السلاح، ويستحيل تصور اتخاذ تدابير فعالة بشأن نزع السلاح النووي، أو بالأحرى تصور مسار يؤدي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية أو الحفاظ على تلك الحالة بعد تحقيقها، من دون نظم تحقق في غاية الرصانة.

والتحدي الفريد في المجال النووي هو بعث درجة عالية جداً من الثقة بأن نزع السلاح يحدث من دون نشر معلومات عن الانتشار أو معلومات سرية، ولا سيما تلك المتعلقة بتصميم الأسلحة النووية. وإلى جانب السعي إلى تحسين البيئة الأمنية، فإن العمل على حل التحديات التي تواجه التحقق الفعال من نزع السلاح النووي هو أهم جهد عملي يمكننا أن نبذله لتحقيق هدفنا المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، تحت رقابة دولية صارمة وفعالة، وبأمن لا تشوبه شائبة للجميع.

سيدي الرئيس، عندما بدأت المملكة المتحدة والنرويج مبادرة المملكة المتحدة - النرويج بشأن التحقق من نزع السلاح النووي في عام 2007، كانت تلك هي المرة الأولى التي تعمل فيها دولة حائزة للأسلحة النووية ودولة غير حائزة للأسلحة النووية معاً من أجل استكشاف التحديات التي يشكلها تحديد الأسلحة النووية والتحقق من نزع السلاح. وفي عام 2015، انضمت السويد والولايات المتحدة لتشكيل الشراكة الرباعية للتحقق النووي، التي أجرت أول عملية تحقق متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي من نوعها، تعرف باسم ليتربرس (LETTERPRESS)، في تشرين الأول/أكتوبر 2017، لاستكشاف التحديات العملية المرتبطة برصد الإعلانات المتعلقة بالأسلحة النووية والتحقق منها. كما اضطلعنا بدور رئيسي في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، التي أُطلقت في كانون الأول/ديسمبر 2014.

وقد أظهرت كل هذه المبادرات وغيرها، من قبيل العملية الفرنسية الألمانية المنفذة في أيلول/سبتمبر 2019 التي سمعنا عنها قبل قليل، أن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية دوراً مهماً في أبحاث التحقق من نزع السلاح النووي وتطوير نظم التحقق المستقبلية. وسيؤثر نزع السلاح النووي على أمن جميع الدول،

ويعني الطابع المتعدد التخصصات لبحوث التحقق أنه لا يلزم أن يقتصر التحقق على الدول التي وضعت برامج نووية مدنية أو عسكرية. وثمة دروس يمكن استخلاصها من تحديد الأسلحة غير النووية وكذلك من التحقق من نزع السلاح. ولذلك، نشجع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لم تشارك بعد أن تفعل ذلك.

ومن الحيوي أيضاً، بطبيعة الحال، أن تشارك جميع الدول المالكة للأسلحة النووية في هذا العمل وأن تدعم البحوث المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي، على المستويين المحلي والدولي. وسيطلب تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وجود نظام للتحقق في أراضي جميع الدول المالكة لهذه الأسلحة، ولذلك من المهم أن تفهم هذه الدول جميعاً الكيفية التي يمكن بها تحقيق ذلك وأن تسهم في الأمر.

سيدي الرئيس، شاركت المملكة المتحدة بنشاط في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي في الفترة 2018-2019. ونرحب بتقرير الفريق المعتمد بتوافق الآراء، ولا سيما إقراره بدور التحقق الأساسي في جميع مراحل عملية نزع السلاح. وكانت المناقشات التي عقدها الفريق بشأن الأفكار المتعلقة بدعم بناء القدرات على الصعيد الدولي، مثل إنشاء فريق من الخبراء العلميين والتقنيين وآلية للتمويل الطوعي مفيدة على وجه الخصوص؛ ومن المهم تطوير القدرات العالمية في هذا المجال المتخصص بطريقة متنوعة وشاملة. والمملكة المتحدة فخورة بالمشاركة في تقديم قرار الجمعية العامة 50/74 بإنشاء فريق خبراء حكوميين جديد في عامي 2021 و2022، ونحن نتطلع إلى الاستمرار في الاضطلاع بدور بناء ونشط في مناقشات ذلك الفريق.

وتواصل المملكة المتحدة أيضاً البحث في مجال نزع السلاح النووي والتحقق من تحديد الأسلحة على الصعيد الوطني، من خلال البرنامج الجاري في مؤسسة الأسلحة الذرية، وعلى الصعيد الدولي، كجزء من الشراكة الرباعية، والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، والبرنامجين الثنائيين مع الولايات المتحدة والسويد. وعلى الرغم من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يسرنا أن البحوث الوطنية والدولية استمرت، وإن كان ذلك بطريقة مكيفة في بعض الأحيان. ونتطلع إلى مشاركة بقية المجتمع الدولي معلومات أكثر تفصيلاً عن التقدم المحرز خلال العام المقبل، سواء بصفة وطنية أو بالاشتراك مع شركائنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير المملكة المتحدة، وأعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل الموقرة للتحديث لإثارة نقطة نظام.

السيدة معيان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، من المؤسف أنني مضطرة لأخذ الكلمة خلال هذه المناقشة الهامة بشأن نقطة نظام. إننا نطالب جمهورية إيران الإسلامية، وهي دولة تنتهك الاتفاقات الدولية، وتقوض استقرار الشرق الأوسط، وتشجع على عدم الامتثال، ومسؤولة عن انتشار الأسلحة في منطقتنا، بأن تشير إلينا باستخدام الاسم الرسمي لبلدنا، وهو دولة إسرائيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك. لا بد لي من تذكير جميع المشاركين والمتكلمين في هذه المناقشة بالإحجام عن استخدام لغة مهينة أو هجومية، وأن يشاروا إلى الدول الأعضاء والدول المراقبة في هذا المؤتمر باسمها الرسمي كما أقرته الأمم المتحدة. ولأن أعطي الكلمة إلى المتكلم التالي على قائمتي وهو السيد فيتر، ممثل كندا.

السيد فيتر (كندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، ترى كندا أنه لا يمكن تحقيق نزع السلاح النووي بمنأى عن التحقق. والتحقق عنصر أساسي في منح الثقة في الوفاء بالالتزامات. فهو يزيد من الثقة بردع التحايل. وكلما كانت آلية التحقق أفضل، زاد مقدار الثقة التي تبنيها.

وكندا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية ولها صناعة نووية ووكالات بحوث، فخورة بنشاطها في مجال بحوث التحقق من نزع السلاح النووي. وهي فخورة أيضاً بعمل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح، التي تعمل باستمرار على إيجاد سبل لتحسين التحقق وتنفيذ النتائج من خلال عمليات المحاكاة. وقد قدمت كندا، في الفترة من عام 2019 إلى عام 2021، 1,2 مليون دولار كندي لدعم هذه المبادرة. وستواصل كندا دعم المبادرة بإرسال خبراءها التقنيين المؤهلين إلى الاجتماعات، وهي تشارك حالياً في رئاسة كل من لجنة العلاقات مع البلد المضيف وأفرقة عمل المفتشين.

(تكلم بالفرنسية)

ونتطلع أيضاً إلى المشاركة في الفريق القادم للخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي لمواصلة مناقشة المسائل ذات الصلة. ونأمل أن نتمكن من إحراز تقدم في هذه المسألة من أجل تحقيق نتيجة إيجابية فيما يتعلق بالامتثال للالتزامات المتعلقة بنزع السلاح. كما نأمل أن يستفاد من العمل الذي نقوم به بشأن التحقق من نزع السلاح النووي وتبادل الخبرات العالمية من خلال الجهود العالمية المتجددة والملموسة في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب كندا الموقر. وأعطي الكلمة الآن للسفير غابرييليس،

ممثل هولندا.

السيد غابرييليس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب هولندا بقرار الرؤساء الستة لدورة المؤتمر لعام 2021 بتنظيم سلسلة من المناقشات المواضيعية، على الرغم من أننا نأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء في هذه الدورة بشأن كيفية تنظيم عملنا في عام 2021. وتمكننا هذه المناقشات المواضيعية من إجراء مناقشات موضوعية على أساس جدول أعمال المؤتمر، تبدأ بمناقشة في الوقت المناسب بشأن البند 1 من جدول الأعمال، وهو وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. واسمحوا لي أن أبرز موقف بلدي بخصوص هذا البند من جدول الأعمال.

سيدي الرئيس، إذا أردنا تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، فمن الواضح أن أماننا الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وفي الأوقات التي يتعرض فيها هيكل نزع السلاح المتعدد الأطراف لضغوط، من الحيوي كبح هذا الاتجاه التنازلي والانطلاق من النجاحات المحققة مؤخراً، مثل تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية والحد منها، بغية إيجاد تقارب في وجهات النظر في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وبينما نقرب من المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تكرر هولندا تأكيد أولويتها، وهي تعزيز المعاهدة بوصفها حجر الزاوية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وعنصراً رئيسياً في استدامة وتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين.

ومع مراعاة ذلك، ستسعى هولندا جاهدة إلى التوصل إلى نتيجة ناجحة في المؤتمر الاستعراضي، لتشكل أساساً لدورة الاستعراض المقبلة ومستقبل المعاهدة ككل. وسعياً إلى تحقيق هذه النتيجة الناجحة، ينبغي للدول الأطراف أن تبدي التزاماً سياسياً وأن تسعى إلى تقارب الآراء حيثما أمكن ذلك. وتضطلع مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ومبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي بتلك المسؤولية المشتركة وتعملان معاً مع أعضائهما لتحديد المجالات التي يمكن إحراز تقدم فيها، والتوصل إلى حل وسط عند الاقتضاء.

وفي هذا الصدد، لا سبيل للمغالاة في تقدير دور الدول الحائزة للأسلحة النووية في العملية التي تتبعها الدول الحائزة للأسلحة النووية، والمعروفة باسم "عملية الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن (5-P)". وقيادتهم أساسية في تعزيز التقدم في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،

ولا سيما بالنظر إلى الظروف الراهنة، حيث لا يتعرض الهيكل الدولي لنزع السلاح للضغط فحسب، وإنما يجد النظام المتعدد الأطراف ككل نفسه مقيداً. وفيما يتعلق بالمادة السادسة من المعاهدة، تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية السعي إلى تنفيذها بالكامل. وينبغي الترحيب بالمبادرات الرامية إلى تعزيز تنفيذ المادة السادسة. وبخصوص إحدى هذه المبادرات، ترى هولندا أن من شأنها أن تكون بمثابة إضافة إلى الخطوات القائمة بموجب المادة السادسة وأنه ينبغي مواصلة استكشاف هذه الإمكانية.

سيدي الرئيس، حددت هولندا عدداً من الأولويات في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بما في ذلك تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وركائزها الثلاث؛ والتحقق من نزع السلاح النووي هو إحدى تلك الأولويات. وقد قامت هولندا، بصفتها رئيساً مشاركاً للشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، بدور نشط في تعزيز التحقق من نزع السلاح النووي من خلال صياغة ورقات عمل متعددة، وشاركت في تقديم قراري فريق الخبراء الحكوميين بشأن هذا الموضوع الهام، كما شاركت بنشاط في أول فريق من هذا النوع. وبداناً أيضاً بالمساهمة في مشروع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي يركز على التحقق من الخلو.

وترى هولندا أن التقدم المحرز في التحقق من نزع السلاح النووي سيسهم بصورة أكبر في تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة تنفيذاً فعالاً من جانب جميع الدول الأطراف. وإلى جانب العمل المجدي الذي أنجز في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، نرى أن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى الوحيد للمجتمع الدولي المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، يمكن أن يؤدي أيضاً دوراً في تعزيز العمل المجدي الذي يفضي إلى بدء المفاوضات في المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للسفير جمال الدين، ممثل مصر.

السيد جمال الدين (مصر) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يؤيد وفدي بيان مجموعة الـ 21 بشأن نزع السلاح النووي الذي ألقاه وفد العراق. واسمح لي أن أبدأ ببعض التعليقات العامة بخصوص أعمال المؤتمر.

وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر، ينبغي دائماً إيلاء الأولوية، عند بداية دورة المؤتمر السنوية، لاعتماد برنامج عمل متوازن وشامل يتوافق الآراء لبدء مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وللأسف، فقد كانت هذه الممارسة عقيمة في السنوات الماضية. والسبب وراء هذا الفشل هو افتقار عدد محدود من الدول الأعضاء للإرادة السياسية. وبسبب حالة الجمود هذه، اضطر المؤتمر إلى الارتجال وإيجاد سبل جديدة لمواصلة العمل رغم هذه العوائق المصطنعة. فقدمت مقترحات لإنشاء أفرقة عاملة وهيئات فرعية، ولكن الاتفاق على طرائق إنشاء تلك الهياكل المؤقتة أعيق للسبب الذي سبق أن حددته. وقد أدى كل هذا إلى اتخاذ تدابير أضعف للاضطلاع بعملنا، لا تكاد تسمح لنا بتبادل الآراء بشأن بنود جدول أعمال المؤتمر. ولا يمكن لهذا الترتيب أن يثمر أي تقدم في أعمال المؤتمر ولن يؤدي إلى ذلك؛ ويمكنه، في أحسن الأحوال، أن يسهم في استعادة الثقة بين الوفود، إذا ما استخدم على النحو الصحيح.

إن محور عمل المؤتمر هو جدول أعماله الدائم، حيث إن هذه البنود الواضحة المعالم والمتفق عليها بتوافق الآراء بمثابة العمود الفقري للمؤتمر، وأي محاولات لإبعاده عنها أو الترويج لمفاهيم ومواضيع مثيرة للجدل على حساب جدول الأعمال هذا ستلقى رفضاً قوياً من جانب غالبية الدول الأعضاء ولن تؤدي إلا إلى زيادة إضعاف مصداقية المؤتمر وخفض مستوى الثقة بين أعضائه.

وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن الموضوع قيد النظر اليوم. لا يزال نزع السلاح النووي أولوية عليا لمصر في برنامجها لنزع السلاح. ودأبت مصر، إلى جانب دول أخرى غير حائزة للأسلحة النووية، على السعي إلى النهوض بالجهود العالمية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي وفي محافل أخرى، ودعت إلى تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة تنفيذاً كاملاً لضمان تحقيق القضاء التام وغير الرجعي على الأسلحة النووية بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها. ومما يؤسف له أن الأسلحة النووية لا تزال موجودة بأعداد هائلة، مع تزايد دورها في السياسات والمذاهب العسكرية والأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية. وللأسف فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية وضعت مفهوم الردع النووي فوق هدف المعاهدة وغرضها لأكثر من خمسة عقود، متجاهلة التزاماتها بموجب المادة السادسة والتعهد القاطع بالعمل نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وأولويتنا هي التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على اتفاقية شاملة للأسلحة النووية تكون عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في إطار زمني متفق عليه.

وتقدر مصر كل الجهود المبذولة في سبيل النهوض بمسألة التحقق من نزع السلاح النووي باعتبارها دعامة هامة يمكن أن تسهم في تحقيق هدف تخليص العالم من الأسلحة النووية. ومع ذلك، نعتقد أن هناك كنزاً من المعرفة والخبرة المتاحة نتيجة لعقود من الضمانات وعمليات التحقق التي أجريت في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الاتفاقات الثنائية البارزة والتجارب الأحادية الجانب. إن التجارب التاريخية لجنوب أفريقيا والجمهوريات السوفياتية السابقة وعدة ترتيبات أحادية وثنائية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن نزع السلاح النووي الذي يمكن التحقق منه يمكن أن يتم من دون إبرام المزيد من المعاهدات أو اتخاذ المزيد من الترتيبات المتفق عليها على نحو متعدد الأطراف بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وتؤيد مصر تأييداً كاملاً الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات المجتمع الدولي ومعرفته بالجوانب التقنية لنزع السلاح النووي بشكل يمكن التحقق منه وعلى نحو لا رجعة فيه. ومع ذلك، ينبغي أن تركز تلك الجهود على تقديم التوجيه بشأن الوتيرة الممكنة التي يمكن بها تفكيك الترسانات النووية بمجرد اتخاذ قرار سياسي من جانب دولة حائزة للأسلحة النووية، والإطار الزمني اللازم للقضاء على المواد الانشطارية المستخدمة سابقاً لأغراض التسليح أو وضعها تحت الضمانات الدولية. وينبغي أن تركز طرائق التحقق من نزع السلاح النووي بصورة أكبر على وضع المواد الانشطارية تحت الضمانات بخلاف الإشراف على العملية الفعلية لتفكيك الرؤوس الحربية التي تحتوي على هذه المواد.

وختاماً، تعتقد مصر أنه على الرغم من أهمية وفائدة مواصلة العمل في مجال التحقق من نزع السلاح النووي، فإنه ينبغي ألا يكون ذلك على حساب مستوى الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار النووي وهدف نزع السلاح النووي نفسه بإضافة المزيد من العوائق المصطنعة التي تحول دون تنفيذ الالتزامات والتعهدات ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير مصر على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للسفير شارما،

ممثل الهند.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، تؤيد الهند بيان مجموعة الـ 21 الذي

ألقاه وفد العراق الموقر، بوصفه منسق المجموعة.

سيدي الرئيس، من المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن مرة أخرى من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل هذا العام. ونتيجة لذلك، يتعين علينا أن نلجأ إلى العمل في شكل مناقشات مواضيعية. ولطالما رأيت الهند أنه ينبغي أن يلتزم مؤتمر نزع السلاح بولايته وفقاً للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وهي التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً.

لقد أبدى وفد بلدي مرونة وهو يساير هذا الشكل من المناقشات المواضيعية، لكي نواصل عملنا في مؤتمر نزع السلاح، على الرغم من أننا كنا نحذب الالتزام بالقضايا الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، ليس فقط من حيث الشكل والاسم، وإنما أيضاً من حيث المضمون. ويجب علينا أولاً أن نعزز مكاسبنا السابقة وأن نستند إلى العمل الذي دام أكثر من أربعة عقود. وهذا من شأنه أن يؤكد التزامنا الصادق بأهداف مؤتمر نزع السلاح، على النحو المتوخى في الوثيقة الختامية، وأن يكفل إحراز تقدم حقيقي.

وتدخل المناقشة المواضيعية التي تجري اليوم في إطار البند 1 من جدول الأعمال، وهو وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. ومن الواضح من بند جدول الأعمال هذا أن تركيزنا ينبغي أن ينصب على نزع السلاح النووي، وهذا هو الصواب بعينه. وفي هذا الصدد، ترى الهند أنه يمكن تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من السلاح النووي من خلال عملية تدريجية تستند إلى التزام عالمي وإلى إطار متعدد الأطراف متفق عليه يتسم بالشمولية ويمكن التحقق منه وغير تمييزي.

وفي القرار الذي دأبت الهند على عرضه على الجمعية العامة كل عام منذ عام 1982 بشأن اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية، يُطلب إلى مؤتمر نزع السلاح الشروع في المفاوضات بشأن اتفاقية دولية لحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظرف. وبالمثل، فإن قراراً آخر للجمعية العامة بشأن الحد من الخطر النووي، الذي تعرضه الهند كل عام منذ عام 1998، قد استرعى الانتباه العالمي إلى وضع الأسلحة النووية في أقصى حالات الاستنفار، والذي ينطوي على مخاطر غير مقبولة ناجمة عن الاستعمال غير المقصود أو العرضي للأسلحة النووية. ويظهر هذان القراران التزامنا المشترك بالهدف المتبادل المتمثل في نزع السلاح النووي.

واقترحت الهند أيضاً عدداً من الخطوات كجزء من ورقة عملنا بشأن نزع السلاح النووي التي قدمناها إلى مؤتمر نزع السلاح في عام 2007، والتي ترد في الوثيقة CD/1816، ولا تزال هذه الخطوات سارية المفعول. وتتمثل هذه الخطوات في إعادة تأكيد التزام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً قطعياً بتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية؛ والحد من أهمية الأسلحة النووية في العقائد الأمنية؛ واعتماد تدابير من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية للحد من الخطر النووي، ويشمل ذلك مخاطر اندلاع حرب نووية عرضية؛ وإلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية لمنع الاستعمال غير المقصود والعرضي للأسلحة النووية؛ والتفاوض بشأن اتفاق عالمي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية يقضي بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية؛ والتفاوض على اتفاق عالمي وملزم قانوناً بشأن عدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ والتفاوض على اتفاقية بشأن الحظر الكامل لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛ والتفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تتعلق بحظر استحداثها وإنتاجها وتكديسها واستعمالها، وبتمديد تلك الأسلحة، بما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه في إطار زمني محدد.

وتكرر الهند دعوتها إلى اتخاذ الخطوات المبينة في ورقة العمل، بما في ذلك التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بخصوص اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، كما دعت إلى ذلك أيضاً حركة بلدان عدم الانحياز، وكررتة مؤخراً الجمعية العامة في قرارها 45/75، وكذلك مجموعة الـ 21 في بيانها اليوم.

سيدي الرئيس، يرى بلدي أن النظر الموضوعي في مسألة التحقق من نزع السلاح النووي ينبغي أن يُسَطَّلَ به في سياق التفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتكديسها واستعمالها وبشأن تدمير تلك الأسلحة، تمهيداً لإزالة الأسلحة النووية على نحو شامل وغير تمييزي ويمكن التحقق منه وفقاً لإطار زمني محدد. وما فتئت الهند تشارك في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، وأيدت قرارات الجمعية العامة ذات الصلة في هذا الصدد. وتعتقد الهند أن العمل المتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي سيساعد على تعزيز فهما المشترك لمختلف جوانب التحقق من نزع السلاح النووي، والذي يمكن أن يكون عنصراً أساسياً في

اتفاقية شاملة للأسلحة النووية. وينبغي أن يستند أي عمل في هذا الإطار إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين والأعمال السابقة التي أنجزتها هيئة نزع السلاح بشأن موضوع التحقق وأن يكون وفقاً للمبادئ المكرسة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وفي الوقت ذاته، لا يمكن لهذا العمل أن يحكم مسبقاً على طبيعة ونطاق أي صك محتمل لنزع السلاح النووي، والذي من شأنه بدوره أن يؤثر على عناصر التحقق التي يتعين الاتفاق عليها والخاصة بذلك الصك تحديداً. وتود الهند أيضاً أن تؤكد أن عمل فريق الخبراء الحكوميين بشأن التحقق لا يمكن أن يكون بديلاً عن آلية نزع السلاح المنشأة، أي مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، في معالجة مسألة التحقق من نزع السلاح النووي.

ويمكننا أيضاً الاستفادة من تجربة التحقق المكتسبة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي يمكن أن تكون نقطة مرجعية هامة.

ولتحقق الدولي والفعال جانب هام أيضاً من الولاية المتفق عليها لمعاهدة مستقبلية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وقد يسهم عملنا أيضاً في تعزيز فهمنا فيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الهند على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير ألمانيا بشأن نقطة نظام.

السيد بيروث (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أيضاً أن أتطرق بإيجاز للطريقة التي خاطب بها زميلي الإيراني الموقر دولة إسرائيل في بيانه. وأشاطرك تماماً، سيدي الرئيس، أنت وزميلي الإسرائيلية الموقرة فيما قلتماه، وهو أن المسألة تتعلق بالكياسة والاحترام، ومن ثم فمن المناسب والضروري أن نخاطب دولة إسرائيل باستخدام اسمها الرسمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك. وأود الإشارة مجدداً إلى التذكير الذي قدمته عقب البيان السابق بشأن نقطة نظام. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية لإثارة نقطة نظام.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لقد طلبت الكلمة بشأن نقطة نظام لكي أذكر زميلنا الألماني بأنه يتعين علينا رفض أي نهج مزدوج المعايير فيما يتعلق بالمسألة التي أثارها. وأود أن أسأله عما إذا كان ممثل ألمانيا قد اتخذ نفس الموقف في عام 2018 عندما أشارت بعض الوفود إلى زملائنا من سوريا واصفة بلدهم بأنه "النظام السوري". وعلينا أن نكون متسقين وأن نتخذ نهجاً متماسكاً وشاملاً وأن نتجنب أي ازدواجية في المعايير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك. لا يسعني إلا أن أكرر دعوتي إلى مواصلة المناقشات بروح من الاحترام المتبادل، وكذلك الامتناع عن تسمية الدول بطريقة تختلف عن تسميتها الرسمية على النحو الذي أقرته الأمم المتحدة.

أيها الزملاء الموقرون، ألاحظ أن الوقت قد تقدم بما فيه الكفاية، وأعتقد أن أحد المشاركين في المناقشة لن يتمكن من البقاء حتى نهاية مناقشتنا. ولذا فإنني أعتزم الآن أن أعطي الكلمة لأعضاء فريق المناقشة لدينا للإدلاء بالتعليقات والملاحظات المحتملة على المناقشة حتى الآن. وسأعطي الكلمة أولاً للسيد أوسموندسن للإدلاء بأي تعليقات من جانبه.

السيد أوسموندسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. وأود أيضاً أن أشكر جميع المندوبين والزملاء الموقرين على مشاطرة آرائهم بشأن مسألة التحقق من نزع السلاح النووي وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهوها إلي.

أعتقد أن تبادل الآراء الذي نحن بصدده كان محفزاً تماماً. وسأحمل هذه الآراء إلى فريق الخبراء الحكوميين. وقد استمعنا إلى العديد من الآراء المختلفة خلال هذه المناقشة، ولكن كانت مواضع بناء الثقة والمصادقية والامتثال محورية في العديد من المداخلات. وللتحقق الموثوق به دور فعال في بناء المصادقية والثقة اللازمتين لامتثال جميع الأطراف للمعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أشارت وفود عديدة، فإن التحقق جزء هام من نزع السلاح، وإن لم يكن غاية في حد ذاته. ويمكن أن يؤدي نشاط المشاركة في العمل المتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي في حد ذاته إلى بناء الطمأنينة والثقة بين الشركاء. وكما قال بافل بودفيغ في مقدمته أمس، فإن التحقق يمنح عملية نزع السلاح قدراً أكبر من التعاون، وهو ما يزيد من الطمأنينة والثقة. وهذا إنجاز لا يستهان به. ويجب الاضطلاع بالعمل المتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي في إطار الامتثال الصارم للالتزامات الدولية للمشاركين، مثل التزام الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي بعدم الانتشار.

وبينما نعمل على وجود عدد أقل من الأسلحة النووية، من المرجح أن يتنامى دور التحقق. ومن وجهة نظر وطنية، تعتبر النرويج المعاهدة حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، وتتص المعاهدة على وجوب إخضاع نزع السلاح لرقابة صارمة وفعالة.

وإن تحرك صوب القضاء على السلاح النووي، وهو هدفنا النهائي، نرى أن القدرات المتعددة الأطراف على التحقق من نزع السلاح النووي ضرورية. وهذا ما يجعلنا نعتقد أن هذا العمل التحضيري مهم وأن بناء القدرات والإمكانات الآن سيعود بالنفع على عمليات نزع السلاح في المستقبل بل سيسهم فيها. ونحن نعتبر آلية التمويل الطوعي التي لدينا حيوية لبناء قدراتنا.

وأنا أستمد الكثير من التشجيع من هذه المناقشة وأشكركم جميعاً على مشاركتكم الفعلية بآرائكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوسموندسن على تعليقاته، وأعطي الكلمة الآن إلى متكلم آخر، وهو السيد بودفيغ، للإدلاء بتعليقاته وملاحظاته.

السيد بودفيغ (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكر جميع المنديبين على تعليقاتهم المثيرة للاهتمام ومساهماتهم القيمة جداً، وأن أعرب مرة أخرى عن مدى تقديري للخطوة بفرصة التحدث في هذا المحفل. وبموجب عملي في هذا المجال منذ فترة، بما في ذلك الآن بصفتي رئيساً لهذا العمل في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، فإنه لمن دواعي سروري أن أشهد وجود دعم عالمي للعمل المتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي.

وفي أعقاب المناقشة، اسمحوا لي أن أبرز بعض النقاط التي أأمل أن تجدوها مفيدة. أولاً وقبل كل شيء، وفيما يتعلق بمسألة تدابير وإجراءات التحقق المجردة مقابل تدابير وإجراءات التحقق المحددة، ووفقاً لما ورد في التقرير الأول لفريق الخبراء الحكوميين، هناك اتفاق على أن تدابير التحقق مرتبطة باتفاق محدد في المعاهدة ذات الصلة. ومع ذلك، ثمة صلة ينبغي تقديرها، ويمكنني أن أقدم لكم مثلاً على ذلك: في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، حاول كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التوصل إلى اتفاق يحظر تجارب الأسلحة النووية. وعقد حوار وكانت هناك فرصة محددة جداً؛ وعمل الخبراء العلميون من كلا الجانبين على هذه المسألة، وخلصوا في النهاية إلى أنه من الصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، تصميم تدبير تحقق من شأنه أن يدعم حظر التجارب حظراً شاملاً، وإن اتفقوا على إمكانية دعم حظر محدود للتجارب الجوية والتحقق منه. ولو كان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت يمتلكان الأدوات اللازمة للتحقق من الحظر الشامل للتجارب النووية، أعتقد أننا كنا سنشهد ظهور سيناريو مختلف تماماً على مدى السنوات التالية. ولذلك من المهم استكشاف أنواع الأدوات والقدرات المتاحة. وفي النهاية، سيكون القرار سياسياً دائماً، ولكن السياسيين بحاجة إلى سبيل لمعرفة ما يمكن القيام به أو ما لا يمكن.

وثمة مثال آخر أحدث، وهو فكرة تجميد العدد الإجمالي للأسلحة النووية، التي ناقشتها الولايات المتحدة وروسيا العام الماضي بإيجاز. وفي الواقع، فإن الأمر المثير للاهتمام هو أن الجانبين كادا أن يتوصلا إلى توافق في الآراء واتفاق كانا مستعدين للالتزام به. ومع ذلك، لم يكال ذلك بالنجاح، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم اليقين بشأن قضايا التحقق، فقد كانت لدى الجانبين أفكار مختلفة حول ما سينطوي عليه التحقق من الاتفاق وما إذا كان ذلك ضرورياً. ومرة أخرى، أعتقد أنه لو تأتى لنا فهم نوع تدابير التحقق التي يمكن أن تدعم هذا التجميد فهماً جيداً، لآلت المناقشة التي جرت بين الولايات المتحدة وروسيا إلى مآل مختلف.

وهذا من بين المجالات التي يمكن أن نعمل فيها بالفعل. وأعتقد أنه سيكون من المفيد إجراء مناقشة بشأن ما قد يكون عليه التزام محدد للغاية، يقضي بتجميد العدد الإجمالي للأسلحة النووية. وينبغي أن يتسنى بدء مناقشة بين الخبراء العلميين أو السياسيين بشأن ما سيترتب على ذلك وكيفية التحقق من الالتزام بعدم زيادة عدد الأسلحة النووية.

وهذا ما يقودني إلى الحديث عن فريق الخبراء العلميين. كما ذكر بعض المندوبين على نحو إيجابي، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مثال جيد جداً عن حالة عمل فيها فريق من الخبراء العلميين على وضع سلسلة من إجراءات التحقق. وعندما يتعلق الأمر بالتحقق من نزع السلاح النووي، ينبغي أن نفهم أن الأمور مختلفة نوعاً ما وربما هي أكثر تعقيداً، لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تناولت علم الزلازل ومناقشاته الراسخة، وهو أمر لا يثير الجدل في حد ذاته. وعندما يتعلق الأمر بالتحقق من نزع السلاح النووي، لا يوجد علم محدد؛ إنه مجال متعدد التخصصات. ولذلك أعتقد أن الخطر هنا - وأمل أن يتمكن المجتمع من تجنبه - يكمن في حصر نطاق عمل الخبراء حصراً لا طائل منه، من خلال الاقتصار على تكنولوجيات الكشف النشطة على سبيل المثال. وأنا واثق من أن فريق الخبراء الحكوميين سيكون منتدياً جيداً جداً للنظر في مسائل من قبيل نوع الخبرة التي ينبغي أن يمتلكها فريق الخبراء العلميين. وأعتقد أن توسيع النطاق لن يعود على الميدان إلا بالنفع.

وأما النقطة الأخيرة التي أود أن أتطرق لها، وأود أن أشكر السفير غابرييلس على الإشارة إليها، فهي أن مشروع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح مثال على المسائل التي يمكن لفريق من الخبراء العلميين، في رأيي، أن ينظر فيها. والمشروع الذي ننفذه بدعم من هولندا وسويسرا والنرويج يبحث في عدم وجود أسلحة نووية. وتتمثل الفكرة في أن نسال ما إذا كان يمكننا التحقق من عدم وجود أسلحة في منشأة ما. وهذا النهج هو أسلوب وأداة وسيكون على العملية السياسية أن تحدد ما إذا كان تطبيق هذه الأداة ممكناً على أرض الواقع. وبهذا، أود أن أشكركم مرة أخرى على إتاحة هذه الفرصة لي وأمل أن تكونوا قد وجدتم هذه النقاط جديرة بالاهتمام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بودفيغ على تعليقاته. وسنستأنف الآن مناقشتنا. والمتكلم التالي هو مندوب الجمهورية العربية السورية الموقر.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): شكراً السيد الرئيس، يود وفدي أن يُشدد بداية على أهمية أن يلتزم النقاش المواضيعي لمؤتمر نزع السلاح بأحكام النظام الداخلي ونصوص البنود المدرجة على جدول أعماله من حيث العنوان والمضمون والتي تشكل المسائل الجوهرية وذات الأولوية في عمل المؤتمر. ولا يرى وفدنا مثمراً انتقاء موضوعات محددة للنقاش المواضيعي دون موافقة المؤتمر عليها بشكل مسبق. ونأمل أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار في جلسات النقاش المواضيعية القادمة للمؤتمر.

السيد الرئيس، أضم صوتي إلى بيان مجموعة الـ 21 الذي ألقاه ممثل العراق المؤقت. وأرغب في إضافة ما يلي في إطار النقاش حول البند الأول من جدول أعمال المؤتمر. إن التخلص من الأسلحة النووية هو السبيل الأمثل لمنع نشوب الحرب النووية وتجنب البشرية المخاطر الوجودية التي يشكلها وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي ظل البيئة الأمنية الدولية التي شهدت خلال السنوات الأخيرة تراجع الوفاء بالالتزامات المقطوعة والعودة لوضع الأسلحة النووية في صلب العقائد العسكرية والحديث عن إمكانية استخدامها مجدداً وما رافقها من تنامي نزعة اللجوء إلى ممارسة القوة أو التهديد باستخدامها ومحاولات تقويض منظومة المعايير والقواعد التي أرساها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة فإن تحقيق نزع السلاح النووي يكتسي أهمية قصوى لتجنب العالم مخاطر تهدد وجوده في حال نشوب حرب نووية. وفي هذا الإطار، تولي الجمهورية العربية السورية اهتماماً كبيراً بدور مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح في المفاوضات على معاهدة شاملة حول الأسلحة النووية تمكن في نهاية المطاف من تحقيق إزالة كاملة ولا رجعة فيها للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد وبطريقة قابلة للتحقق والرقابة.

إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان مترابطتان جوهرياً تعزز إحداها الأخرى، ولذلك تشدد الجمهورية العربية السورية على أهمية تطبيق معاهدة الانتشار النووي بركانزها الثلاثة وعلى الالتزام بتحقيق نزع السلاح النووي من خلال المضي قدماً في تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. وترى في الممارسة القائمة على مشاركة الدول غير النووية في عمليات تنطوي على استعمال الأسلحة النووية انتهاكاً يتوجب التوقع عنه للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة. وتؤكد على ضرورة الالتزام بالتنفيذ المتوازن وغير الانتقائي لأحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار التي منحت جميع الدول الأطراف حقاً ثابتاً وغير قابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا وإجراء البحوث بشأن الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية من دون تمييز.

إن إزالة الأسلحة النووية كلياً هي الضمانة المطلقة لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. ورهنأ بتحقيق هدف إزالة الأسلحة الدموية بالكامل، تعيد الجمهورية العربية السورية تأكيد الحاجة الملحة إلى إبرام صك عالمي ملزم قانوناً وغير مشروط يضمن فعلياً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدامها أو التهديد باستخدامها ضدها. وفي سياق التدابير الفعالة الرامية لحظر الأسلحة النووية فإن التعجيل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تنفيذاً لقرار الشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر الاستعراض كجزء من صفقة التمديد النهائي لمعاهدة منع الانتشار النووي عام 1995 يشكل أولوية قصوى. فاستمرار عدم تنفيذ قرار عام 1995 خلافاً لما تدعو إليه القرارات المتخذة في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار ذات الصلة يقوض مصداقية المعاهدة ويخل بالتوازن الدقيق بين أركانها الثلاثة. وتذكر سوريا بأن تمديد العمل بالمعاهدة إلى أجل غير مسمى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط. وتجدد المطالبة بالضغط من أجل انضمام إسرائيل كطرف غير نووي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلزامها بإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفيذاً للقرارات الدولية ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن لا سيما القرار رقم 487 لعام 1981 وعن الجمعية العامة للأمم المتحدة وآخرها القرار 33/75 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" والقرار 84/75 بعنوان "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" وكذلك القرارات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعن مؤتمرات مراجعة واستعراض معاهدة الانتشار النووي.

السيد الرئيس، في الختام أود أن أؤكد نقطة النظام التي أثارها ممثل إيران المؤقت والتأكيد على عدم ازدواجية المعايير في التزام رئاسة المؤتمر وأعضائه بالتنويه إلى استخدام الاسم الرسمي للأعضاء في المؤتمر ووقف هذه الممارسة عند حدوثها. شكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية. والمتكلم التالي في قائمتي هو مندوب المكسيك الموقر.

السيد مارتينيس رويس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أولاً وقبل كل شيء أن أهنئك على توليك الرئاسة وأن أعرب عن استعدادنا للعمل معك ومع وفدك. ونرحب أيضاً بالسفيرة والممثلة الدائمة لفرنلندا، السيدة كيرستي كاوبي، التي نعرض عليها تعاوننا في مجال النهوض بقضايا نزع السلاح الهامة المدرجة في جدول أعمالنا المشترك. ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به وفد العراق باسم مجموعة الـ 21. والمكسيك - شأنها شأن جميع الدول التي اعتمدت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح - على يقين بأن نزع السلاح والحد من الأسلحة، ولا سيما في المجال النووي، أمران أساسيان في تجنب خطر نشوب حرب نووية وتعزيز السلم والأمن الدوليين وفي تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. ومع مراعاة أن عملية نزع السلاح النووي تؤثر على المصالح الأمنية الحيوية لكل دولة، ينبغي أن تشارك جميع الدول بنشاط في تدابير نزع السلاح وأن تسهم فيها، وهي تدابير تؤدي دوراً أساسياً في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما. وتقع على عاتق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الدول التي تمتلك أكبر الترسانات، مسؤولية خاصة في تحقيق نتائج في مجال نزع السلاح النووي.

وإذ نقر بأن بعض الدول تمتلك تدابير متفقا عليها لتخفيض الترسانات النووية ونرحب بتجديد معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، فإن التقدم الذي أحرزته الدول الحائزة للأسلحة النووية في نزع السلاح العام والكامل، بما في ذلك الامتثال للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كان ولا شك محدوداً وأبعد ما يكون عن الوفاء بالأغراض السامية لمساعدتنا الجماعية. وبينما يقر وفدي بأننا نعيش في أوقات تتسم بالاضطراب وفي عالم منقسم، تتميز فيه التحديات الجغرافية السياسية الجديدة بتزايد التهديدات التقليدية والناشئة، فإننا على يقين أيضاً من أن نزع السلاح ليس مجرد نشاط مرهون بالأوضاع الجديدة. ويسر نزع السلاح الفعال تهيئة بيئة أمنية أفضل عبر تعزيز الثقة بين البلدان. ونرحب بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية مؤخراً حيز النفاذ، وهي صك يثبت أنه في حال وجود الإرادة السياسية وفي حال ما صببنا تركيزنا على العواقب الإنسانية الرهيبة لأي تجبير نووي، فإن إجراء مفاوضات موضوعية واعتماد معاهدات مجدية يصبح ممكناً. ويشعر وفد المكسيك بالقلق وخيبة الأمل حيال اعتماد الدول الحائزة للأسلحة النووية مؤخراً عدة سياسات تعكس اتجاهها نحو الانتشار الرأسي وافتقاراً إلى الشفافية، وتصحبها زيادات ضخمة في الميزانية الموجهة نحو تحديث الترسانات النووية، حتى في ظل الجائحة.

هذه التدابير لا تعث على الثقة في الوفاء بالالتزام بمنع سباق تسلح كان في السابق خفياً، فأصبح الآن حتمياً ومكشوفاً. وفي هذا السياق، نأسف لأن مؤتمر نزع السلاح يعقد مرة أخرى اجتماعات مكرسة للمناقشة والمناظرة فقط - حتى بشأن المسائل التي لا توجد في جدول أعماله - بدلاً من الامتثال لولايته الأساسية بفتح مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. ويساور المكسيك القلق إزاء الإصرار على محاكاة الأعمال الموضوعية، حيث ثبت أن المناورات التداولية لم تسهم على الإطلاق في كسر الجمود الذي علق فيه هذا المحفل لأكثر من 20 عاماً.

سيدي الرئيس، أود أن أدلي بالتعليقات التالية بشأن المسألة المحددة المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي في إطار الولاية المنصوص عليها في الفقرة 3 من قرار الجمعية العامة 40/75. ونقدّر حضور وعرض السيد يورن أوسموندسن، المبعوث الخاص لشؤون نزع السلاح في مملكة النرويج ورئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. ونحن ولتقون من أن توجيهاته ستؤدي مرة أخرى إلى استنتاجات موضوعية. ونقدر أيضاً العرض المثير للاهتمام الذي قدمه السيد بافل بودفيغ، والذي أعطانا لمحة عن التحقق من نزع السلاح النووي لا باعتباره مسألة تقنية فحسب، بل لكونه أيضاً مسألة ينبغي النظر في جوانبها القانونية والسياسية الهامة من أجل إقامة نظام ناجح.

وتعتقد المكسيك أن التحقق الدولي مبدأ أساسي في تحقيق نزع السلاح النووي، وأنه يجب أن يكون مصحوباً بالشفافية، من أجل بناء الثقة. وقد أكدت المكسيك مراراً وتكراراً على ضرورة التحقق دولياً من الجهود الأحادية أو الثنائية أو الإقليمية لخفض الأسلحة النووية. كما شدت على أن الدول الأطراف تعهدت، في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بنزع السلاح وفقاً لمبادئ الشفافية والتحقق والارجعة. وشارك خبراء مكسيكيون في فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بالقرار 67/71، ومرة أخرى في فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار 50/74، بروح بناءة. وفيما يتعلق بتقرير فريق الخبراء الحكوميين، لدى المكسيك الآراء الموضوعية التالية: قام المؤلفون بتحليل مختلف السبل التي يمكن بها إجراء التحقق، وبحثوا الدور الذي يمكن أن تؤديه الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء في عملية التحقق؛ وتناول التقرير أيضاً بعض المفاهيم وأبان عن تبادل موضوعي للآراء جرى من خلاله الاستماع إلى جميع المواقف. بيد أنه بينما ترحب المكسيك باعتماد التقرير بتوافق الآراء، تأسف لأن المجموعة ضمت عدداً قليلاً من النساء، وهو وضع أغفل التقرير ذكره. وتلاحظ المكسيك أن التحقق من نزع السلاح النووي موضوع جد فضفاض يشمل كلا من العنصر السياسي، المرتبط إلى حد كبير بتدابير بناء الثقة، والعنصر التقني. وترى أن العناصر السياسية تشير إلى المتوقَّع من التحقق، في حين تشير العناصر التقنية إلى كيفية تنفيذه. وبينما يجب استكشاف كلا العنصرين بعمق أكثر، ترى المكسيك أن الأول ينبغي أن يوجَّه الثاني.

ويغض النظر عن تنوع الآراء بشأن النهج الذي ينبغي اتباعه لتحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية، ينبغي أن تستكشف الدول آليات التحقق التي قد تسهم في إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. وينبغي أن تقترح إنشاء الآليات التي تراها ضرورية، مع النظر في الإطار القانوني المعمول به والتعاون مع المؤسسات القائمة في نفس الوقت. وفيما يتعلق بمفهوم تكوين فريق من الخبراء العلميين والتقنيين، ترى المكسيك أن هذا يمكن أن يصبح أداة مفيدة حالما وُجد وضوح أو اتفاق محدد بشأن التدابير التي من شأنها أن تبعث على اليقين بأن جميع الأطراف الفاعلة تؤدي دورها، لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية بالدرجة الأولى، والحفاظ عليه بالدرجة الثانية، ومن ثم ضمان عدم الرجعة في مسألة القضاء التام على الأسلحة النووية. ونحن لا نعتقد أنه ينبغي إنشاء فريق من الخبراء العلميين والتقنيين من دون ولاية واضحة أو بولاية لا تتصل مباشرة بهذين الهدفين. وفي هذا الصدد، تعتقد المكسيك أنه سيكون من المفيد للغاية لفريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار 50/74 أن يركز اهتمامه، من جهة، على تحديد تدابير التحقق التي من شأنها أن تساعد على بناء الثقة فيما بين الدول بأن نزع السلاح النووي يجري بطريقة شفافة لا رجعة فيها، ثم من ناحية أخرى، بشأن تحديد التدابير التي يمكن أن تسهم في الحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية، بمجرد القضاء التام على هذه الأسلحة.

ولن يُتَوَقَّع من الفريق أن يقدم مقترحات أو توصيات ذات طابع تقييدي أو شامل، وإنما أن يقدم توجيهات بشأن كيفية إحراز تقدم في وضع التدابير، بما في ذلك الاتفاقات التي ينبغي التفاوض بشأنها في هذا المؤتمر، وفقاً لولايته، والتي يمكن تطبيقها في العمل من أجل عالم بلا أسلحة نووية وفي الحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الزملاء الموقرون، نظراً للظروف التي تجري فيها هذه الدورة، يتعين علينا الآن أن نختم جلستنا لهذا اليوم. وأود أن أشكر جميع زملائنا الذين أخذوا الكلمة أمس واليوم في المناقشة المواضيعية بشأن البند 1 من جدول الأعمال، وكذلك أعضاء فريق المناقشة. وما زالت على القائمة عدة وفود طلبت الكلمة، وهي الصين وإندونيسيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وأستراليا، فضلاً عن طلب من الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على حق الرد. ورغم أن قائمة المتكلمين في إطار البند 1 من جدول الأعمال قد أغلقت الآن، سنُتاح الفرصة للمتكلمين الذين نكرتهم للإدلاء ببياناتهم في جلستنا العامة المقبلة، التي ستعقد يوم الثلاثاء 18 أيار/مايو، الساعة 10 صباحاً. وبعد ذلك، سنشرع في مناقشة مواضيعية بشأن البند 2 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 12/10.